



نخيل نيوز / متابعة

جاء ذلك ضمن بيان لمجلس الوزراء، اطلعت عليه وكالة نخيل عراقي:

"الموافقة على استثناء موظفي ديوان الرقابة المالية الاتحادي من أحكام قانون بيع وإيجار أموال الدولة (21 لسنة 2013) المعدل؛ كون قطعة الأرض تم شراؤها بأموال موظفي الديوان المذكور آنفًا، مع الأخذ بعين الاعتبار ملحوظات الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء".